

اتجاهات السياسة الضريبية في الأردن وعلاقتها بالنواتج المحلي الاجمالي
للمدة (2008-2017)

The Directions of Tax Policy in Jordan and its Relation with Gross Domestic Product For the Period (2008-2017)

م.د. ضيدان طويرش هاشم مسلم

Dr. Thidan Tweerish Hashim

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة

University of Basrah – College of Administration
& Economics

dhadan1962@gmail.com

07721163410

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة السياسة الضريبية في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة (2008-2017) ولتحقيق هذا الغرض جرت دراسة تطور الحصيلة الضريبية ، والهيكل والنظام الضريبي فيها ، ثم تحليل بعض مؤشرات السياسة الضريبية، كالمرونة الضريبية، والميل الحدي للضريبة، والعلاقة بين الإيرادات الضريبية والنواتج المحلي فيها. وقد جرى الاعتماد في التحليل على الاسلوب الوصفي، المستند الى البيانات التاريخية، وكذلك أسلوب التحليل الكمي، وقد توصلت الدراسة وعن طريق تلك المؤشرات الى الضعف النسبي لمرونة النظام الضريبي إذ إنّ التغيرات في الحصيلة الضريبية هي اقل من التغيرات في الناتج المحلي، كما أنّ انخفاض الميل الحدي للضريبة يعكس ضعف كفاءة النظام الضريبي في تعزيز الادخار المحلي كما أظهرت الدراسة أنّ النسبة الأكبر من التغيرات في الضريبة تعود الى تغيرات الناتج المحلي خلال مدة البحث.

Abstract :

The research aims to identify the nature of tax policy in the Hashemite Kingdom of Jordan for the period (2008-2017). To achieve this purpose, the research has studied the evolution of the tax proceeds, the structure and the tax system therein, then has analyzed some indicators of the tax policy, such as tax flexibility, the marginal tendency of the tax, and the relationship between tax revenues and the local product in it. The analysis has relied on a descriptive method, based on historical data, as well as a quantitative analysis method. The study has concluded, through these indicators, to the relative weakness of the flexibility of the tax system, as the changes in the tax proceeds are less than the changes in the GDP, and the tendency to decrease the marginal tax reflects the weak efficiency of the tax system in enhancing domestic savings. The study also showed that the largest percentage of changes in the tax is due to changes in the domestic product during the research period.

المقدمة :

تعدّ الضرائب احد مصادر الإيرادات العامة لاغلب الدول، على اختلاف فلسفتها الاقتصادية ، لتمويل النفقات العامة وقد تطورت أهميتها وأصبحت من الادوات التي تعتمدها الدولة في احداث اثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة عن طريق سياستها المالية، والتي تعد من أليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة

اذ تقرر الدولة كيف توزع الضرائب بين قطاع الافراد وقطاع الاعمال اوعلى التجارة الخارجية وعليه تختلف الأنظمة الضريبية باختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وباختلاف حاجة الموازنة الى الإيرادات لكل بلد. والاقتصاد الأردني كاققتصاد صغير ومفتوح ويعاني من محدودية الموارد بخاصة المياه والطاقة فضلا عن العجز المزمن في الموازنة العامة وارتفاع مديونيته الخارجية فهو يواجه صعوبة بالغة في الحصول على التمويل اللازم لتمويل الانفاق العام، اذ يجري الاعتماد بشكل كبير على الضرائب والرسوم. وتهتم هذه الدراسة بتحليل واقع السياسة الضريبية في الأردن كاحد أدوات السياسة المالية للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. عبر تحليل بعض مؤشرات السياسة الضريبية وعلاقتها بالنتائج المحلي:

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في اثارة التساؤل التالي. هل توجد علاقة بين مؤشرات السياسة الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي في الأردن خلال مدة البحث.

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث عن طريق التعرف على الكيفية التي تدير بها المملكة ضرائبها عن طريق تشريعاتها الضريبية لتعكس جانب من سياستها الضريبية في المحافظة على الدور التمويلي للضرائب . فضلا عن أن هذا البحث يمكن أن يكون إضافة أخرى لبحوث سبقتة .

اهداف البحث : يهدف البحث الى معرفة تطور الحصيلة الضريبية ، والهيكل الضريبي، فضلا عن الدور التمويلي للضرائب ، والعلاقة بين الضرائب والنتائج المحلي والمؤشرات الدالة لهذا الغرض كالمرونة الضريبية والميل الحدي للضريبة خلال المدة (2008- 2017) .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أن هناك اثر معنوي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في بعض مؤشرات السياسة الضريبية في الأردن خلال المدة المبحوثة.

منهجية البحث: يعتمد البحث الأسلوب التحليلي الوصفي للاطار النظري والبيانات التاريخية للمتغيرات المدروسة، فضلا عن أسلوب المنهج القياسي في الاطار التطبيقي.

الحدود الزمانية والمكانية: الحدود الزمانية المدة (2008- 2017) والحدود المكانية، الاردن.

هيكلية البحث: حسب منهجية البحث العلمي سيجري تناول الاطار النظري للسياسة الضريبية في المبحث الأول. ويتناول المبحث الثاني الدور التمويلي للضرائب المباشرة وغير المباشرة في الأردن لمدة (2008 – 2017) لتتعرف عن طريقه على الهيكل والنظام الضريبي في المملكة. ومن ثم دراسة السياسة الضريبية وعلاقتها بالنتائج المحلي عن طريق معرفة بعض المؤشرات ذات العلاقة. والذي جاء في المبحث الثالث.

المبحث الأول

اطار نظري مفاهيمي للسياسة الضريبية

أولاً: تعريف الضريبة وأنواعها

الضريبة، هي استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة جبراً على الافراد بطريقة نهائية، وبلا مقابل، ويقصد تغطية الاعباء العامة. تتعد أنواع الضرائب بين الدول، وهذا يتوقف على نظامها الضريبي او الاقتصادي والاجتماعي، ومهما تعددت أنواع الضرائب الا إن التصنيف العام لها، نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. ولكل نظام صفاته وفي اطار هذا التصنيف فالضرائب المباشرة تشمل الضرائب على الدخل عند تحققه، والضرائب على رأس المال عند تحققه. و الضرائب غير المباشرة وتشمل على الضرائب على الانفاق، والضرائب على التداول. وتشتمل الأولى على كل من الضرائب الكمركية

والضرائب على الإنتاج المحلي، والأخيرة تكون على نوعين الأول ضريبة رقم الاعمال* (ضريبة المبيعات) سواء كانت ضريبة متتابعة أي تفرض على كل مرحلة إنتاجية أو تجارية، أم ضريبة واحدة أي تفرض على مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج والثاني يعرف بضريبة القيمة المضافة (دراز وآخرون، 2003: 15).

ثانيا : مفهوم واهداف السياسة الضريبية.

(1) مفهوم السياسة الضريبية : هي الكيفية التي يجري عن طريقها جباية وتوجيه الحصيلة الضريبية لتحقيق الأهداف النابعة من فلسفة الدولة الاقتصادية، وتعرف أيضا بأنها تكييف كمي لحجم الإيرادات الضريبية ونوعي لمصادر تلك الإيرادات لغرض تحقيق أهداف معينة (فوزي، 1973: 133).

(2) أهداف السياسة الضريبية: للسياسة الضريبية عدة أهداف يمكن اجمالها بأهداف مالية، وأهداف اقتصادية، وأخرى اجتماعية، يتمثل الهدف المالي بتوفير التمويل اللازم لتغطية مختلف النفقات العامة، والهدف الاقتصادي وقد بدأ هذا الهدف بالظهور مع بداية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبدأت معه الحاجة الى استخدام السياسة الضريبية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية عبر التأثير في قرارات الإنتاج والاستهلاك، أو عبر امتصاص قدر من الطلب الكلي بخاصة الاستهلاكي عبر فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات سعر الضريبة لغرض تقليل التضخم المالي، والعكس في حالة الكساد (الصعيدى ، 1992: صفحات عدة).

فيما يتمثل الهدف الاجتماعي بتحقيق العدالة الضريبية سواء عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي الذي يعد من اركان السياسة الضريبية عن طريق منع تكثف الثروات بيد فئة معينة وتخفيف العبء الضريبي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، عن طريق الإعفاءات الشخصية من الضريبة يقصد بالعدالة المساهمة في أدائها بما يتناسب والقدرة على الدفع، إذ إنَّ هناك مفهومين للعدالة الضريبية الأول العدالة الأفقية، هي معاملة المكلفين ذوي القدرات المتساوية على الدفع بمعدلات ضريبية متساوية والثاني العدالة الرأسية ، هي معاملة المكلفين ذوي القدرات غير المتساوية على الدفع بمعدلات ضريبية غير متساوية مما يستلزم اعتماد الضرائب التصاعدية* (مليح ، 2017: بلا). لأنه يؤدي إلى إعادة توزيع للدخل، ويساعد على تحقيق حصيلة ضريبية أكبر من نظام الضرائب النسبية ذلك لأنه يسمح بفرض أسعار ضريبية عالية على ذوي الدخل المرتفعة قياسا بالدخل المنخفضة (دوبدار ، 2003: 235).

بعد استعراض موجز لأهداف السياسة الضريبية لابد من التنويه الى امرين الأول ان صياغة تلك الأهداف يجب أن تكون منسجمة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد ، لمنع وقوع التضارب بين الأهداف. والامر الثاني ان إمكانية تحقيق تلك الأهداف تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستوى التطور الاقتصادي بين الدول بمعنى اخر تختلف اتجاهات السياسة الضريبية بين الدول المتقدمة والنامية تبعا لاختلاف النظام والهيكل الاقتصادي بينهما. فالدول المتطورة اقتصاديا التي تتسم بمرونة وتنوع الجهاز الإنتاجي وسيادة القطاع الخاص وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها ، تتوسع الخيارات امام السلطات المالية لاستخدام السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية فضلا عن الهدف المالي والعكس نجده في الدول ذات السمات المغايرة اذ تنقلص الخيارات امامها باستخدام السياسة الضريبية في تحقيق اهداف المجتمع وترتكز اهدافها على الهدف المالي لانخفاض الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية الى مجمل الإيرادات العامة أي انخفاض الدور التمويلي للسياسة الضريبية للدول النامية قياسا بالدول المتقدمة (محمد ، 2008 : 5).

* وتعرف اختصارا "ب CA" وتمثل مبلغ العمليات المنجزة من طرف الشركة مع الأطراف الاخرى

* سعر يكون على نوعين رئيسيين هما النسبية، وهي تفرض بنسبة واحدة على قيمة الوعاء الضريبي وتصاعدية أي تفرض بنسب تصاعدية مع تزايد قيمة الوعاء الضريبي، الأسلوب الثاني هو التصاعد في الشرائح حيث تقسم الدخل او الثروة إلى عدة شرائح متساوية او غير متساوية، ثم تفرض الضريبة بنسب متزايدة كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، وتعد هذه الطريقة أكثر عدالة من الأولى كونها تزاعي الشرائح السابقة للشريحة التي يقع فيها الدخل.

ثالثاً: النظام الضريبي وخصائصه :

يعرف النظام الضريبي بمجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع (عثمان ورجب، 2002 : بلا) .

ويرتكز النظام الضريبي على عنصرين أساسيين هما الهيكل الضريبي المتمثل بالمزيج الضريبي من انواع الضرائب التي يجري الاخذ بها في بلد ما في زمن معين، والذي يعد من الأدوات المهمة للسياسة الضريبية التي تعتمد على تحقيق أهدافها، والعنصر الآخر هو التنظيم الفني للضريبة ويشمل جميع القواعد والأحكام الفنية التي تُحدد الوعاء، والسعر الضريبي، والإعفاءات والية الربط الضريبي ، وتحصيل الضريبة (البطريق ، 2003 : 19) و(الخاصة، 2010 : 101).

وفيما يتعلق بخصائص النظام الضريبي، فإنها تختلف بين الدول حسب اختلاف التطور الاقتصادي فخصائص الأنظمة الضريبية في الدول النامية هو انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات العامة، ويتبع ذلك انخفاض نسبة الاستقطاع الضريبي الى الناتج المحلي اذ لم تتجاوز تلك النسبة عن 25% في النامية والعكس في حالة الدول المتقدمة. كذلك يتميز النظام الضريبي للدول النامية بارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة، قياساً بالضرائب المباشرة اذ قد تصل نسبة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية الى 70% في حين تشكل نحو 30% في الدول المتقدمة، أي ان هناك علاقة طردية بين مستوى التطور الاقتصادي والأهمية النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في الهيكل الضريبي إلا إن هذه العلاقات ليست مطلقة، فارتفاع الأهمية النسبية لأي من الضرائب في دولة ما لا يدل بالضرورة على أن النظام الضريبي فيها يعكس الخصائص الاقتصادية لتلك الدولة، فمن المتوقع أن تختلف النظم الضريبية داخل كل مجموعة من الدول المتقدمة او النامية، فأى مجموعة ليست متجانسة في الأمور كافة ، فقد تتماثل في متوسط نصيب الفرد من الدخل ولكنها تختلف في تركيبات هياكلها الاقتصادية إذ إنَّ اختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول العربية افرز نوعين من النظم الضريبية ،نظم ضريبية في الدول النفطية، التي يقل الاعتماد فيها على الإيرادات الضريبية لتمويل الموازنة العامة وتقتصر الضرائب فيها بشكل كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وارباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي وتقل فيها الضرائب على الدخل الشخصية .ونظم ضريبية في الدول العربية غير النفطية ،التي تميل هياكلها الضريبية الى ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة وتقل الأهمية النسبية للضرائب على الدخل الشخصية والممتلكات بوصف الضرائب غير المباشرة اكثر ملائمة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النفطية ،أمَّا الدول العربية غير النفطية فتتسم بانخفاض متوسط دخل الفرد مما يجعل الضرائب على الدخل اقل أهمية وترتفع بذلك أهمية الضرائب غير المباشرة (طارق ، 2019 : 321) .

رابعاً : مؤشرات السياسة الضريبية

1- مرونة الضريبة :

إنَّ فرض الضرائب ينتج عنه تأثير في قرارات الافراد والمؤسسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج، والاستثمار مما قد يؤثر سلباً في قبول الأعباء الضريبية، لما تحدثه من تغييرات اقتصادية واجتماعية تختلف عمقا واتساعا تبعاً لحجم الاقتطاعات الضريبية، ولكي يكون النظام الضريبي قادراً على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لابد من توافر مرونة النظام الضريبي ومن مؤشرات تلك المرونة هي المرونة الضريبية للناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس مدى استجابة التغيرات في الحصيلة الضريبية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي ويطلق عليها أحياناً بمرونة الحصيلة الضريبية وكما موضح في الاتي (علام ، 2019 : 45) .

$$\beta = \frac{\left(\frac{\Delta T}{T}\right)}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

حيث (β) معامل المرونة و $(\frac{\Delta T}{T})$ التغير النسبي في الضريبة و $\Delta Y/Y$ التغير النسبي في الناتج المحلي فإذا كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يدل على مرونة النظام الضريبي أما إذا كان أقل من واحد صحيح فيدل على عدم مرونة النظام الضريبي. ولقياس المرونة الفعلية للضريبة تستخدم الدالة الاسية الآتية: $T = AY^B$ حيث تمثل كل من T, Y, A, B ، الضرائب، الناتج المحلي الإجمالي، ثابت، ومعامل المرونة الداخلية للضرائب على التوالي. ويمكن تحويل الدالة الاسية الى دالة لوغاريتمية وكالاتي (العركوب، وسام ، 2006 : 160)

$$\text{Log}T = a + b\text{Log}Y$$

2- العبء الضريبي (الضغط الضريبي) والميل الحدي للضريبة :

يشير العبء الضريبي الى اجمالي ما يتحمله المجتمع من ضرائب كنسبة من الناتج المحلي خلال مدة زمنية معينة ويجري احتسابه بالعلاقة الآتية:

معدل العبء الضريبي = مجموع الاقتطاعات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي. وهو من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس العبء الضريبي ، ومن دلالات ذلك المعدل في الدراسات المالية تعبيره عن حجم العبء الذي تحدثه الاقتطاعات الضريبية على المكلفين كما يعبر عن طريقة توزيع العبء الضريبي في تحمل الأعباء العامة كون الأفراد يخضعون لعدد من الضرائب، كما يعبر عن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، خاصة إذا كان التمويل الضريبي هو المفضل لدى الحكومات وعليه فإن العبء الضريبي يعكس الى أي مدى يمكن أن تعتمد الحكومة على مستوى الدخل للأفراد والشركات لتمويل النفقات العامة، عن طريق فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة (البطريق، 2003 : 8).

ومن المنهجيات المستخدمة في قياس العبء الضريبي، منهجية الضغط الضريبي والمعبر عنها بمنحنى لافر الذي يشير الى قدرة الدولة على زيادة الحصيلة الضريبية عبر رفع المعدلات الضريبية (سعر الضريبة) الى الحد الذي تصل فيه الإيرادات الضريبية الى أعلى مستوى لها وبعد ذلك الحد تبدأ الحصيلة الضريبية بالانخفاض مع زيادة معدل الضريبة أي كثرة الضرائب تقتل الضرائب (طلحة، 2019 : 3).

3- الميل الحدي للضريبة

يعبر الميل الحدي للاقتطاع الضريبي عن التغير في الحصيلة الضريبية نتيجة التغير في الناتج القومي الإجمالي وحدة واحدة ويعبر عن ذلك بالصيغة الخطية الآتية $T = a + by$ ، حيث ان T مقدار الضريبة المفروضة b الميل الحدي للضريبة (معامل الضغط الضريبي الحدي) ، y الناتج المحلي الإجمالي . ويعد هذا المبدأ الأساس النظري الذي تقوم عليه مدرسة جانب العرض ، إذ إن تخفيض الضرائب ينجم عنه عوامل محفزة للاستثمار والعمل ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي ، أي ان هناك علاقة قوية بين المعدل الحدي للضريبة والحصيلة الضريبية الكلية فبعد الوصول الى معدلات ضريبية حدية مرتفعة فإن الأفراد يقللون من عملهم والمستثمرين يقللون من استثماراتهم لان الزيادة في الدخل او عوائد الاستثمار تقتطع على شكل ضرائب ، وبعد مضي مدة زمنية فإن الزيادة في المعدلات الضريبية تؤدي الى انخفاض الإيرادات الضريبية (سيجل ، 1987 : 463).

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات السياسة الضريبة في الأردن

أولاً " تطور حجم الإيرادات الضريبية في الأردن:

تعد الإيرادات الضريبية في الأردن مصدراً مهماً للإيرادات العامة، إذ بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات المحلية نحو 75% وأكثر من 60% من الإيرادات الكلية خلال المدة المبحوثة (الجدول 1). ومن هيكل الإيرادات الضريبية تتضح زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بدلاً من الضرائب المباشرة إذ كانت نسبة الضرائب المباشرة الى إجمالي الإيرادات الضريبية متدنية (24%) من إجمالي الإيرادات الضريبية فيما شكلت الضرائب غير المباشرة النسبة الباقية و الأكبر، ومن

الجدول 1 و 2 يتضح ان متوسط حجم الضرائب المباشرة بلغ 857.12 م.د ومتوسط حجم الضرائب غير المباشرة 675.2 م.د مما يعكس وجود اختلال واضح في توزيع مصادر هذه الإيرادات. ويلاحظ من حجم الإيرادات الضريبية، اتخاذها منحى تصاعدي لتسجل نمو مركب % 5.1. وبمتوسط نمو سنوي مشابه تقريبا (الجدول 1) كما نسب التغيير السنوي شهدت تذبذبا واضحا ويعزا ذلك إلى تأثير المملكة بالأزمات الاقتصادية المحيطة والتي تركت تأثيرها في مختلف المتغيرات الاقتصادية، وإلى اتخاذ تشريعات ضريبية تركت أثرها في الحصيلة الضريبية كما سوف يمر خلال البحث. وهذا يدعو الى تحليل الدور التمويلي للضرائب المباشرة وغير المباشرة ثم تحليل مكونات الهيكل الضريبي.

مليون دينار /نسبة مئوية

جدول (1) هيكل الضرائب المباشرة في الأردن للفترة (2008 – 2017)

السنوات	الإيرادات الكلية 1	التغير % نسبة	الإيرادات الضريبية 2	التغير % نسبة	ضرائب مباشرة			مجموع الضرائب المباشرة 3	نسبة 1/3	نسبة 2/3	نسبة 1/2
					دخل الأفراد	أرباح الشركات	معاملات مالية				
2008	5,093.7		2,758.0		121.3	482.1	103.6	707	13.88	25.6	54.1
2009	4,521.2	-11.2	2,879.9	4.4	179.5	585.2	81.8	846.5	18.72	29.4	63.7
2010	4,662.8	3.1	2,986.0	3.7	152.3	472.3	78.0	702.6	15.06	23.5	64.0
2011	5,413.8	16.1	3,062.2	2.6	147.8	519.6	74.6	742	13.70	24.2	56.6
2012	5,054.2	-6.6	3,351.4	9.4	131.8	556.5	102.8	791.1	15.65	23.6	66.3
2013	5,758.9	13.9	3,652.5	9.0	131.9	550.0	112.7	794.6	13.80	22.2	63.4
2014	7,267.6	26.2	4,037.1	10.5	154.0	612.3	132.1	898.4	12.36	22.2	55.6
2015	6,797.1	-6.4	4,097.1	1.5	206.9	651.8	124.7	983.4	14.46	24.0	60.3
2016	7,069.6	4.0	4,254.3	3.8	193.9	750.8	114.8	1,059.5	15.00	24.9	60.2
2017	7,425.3	5.0	4,343.5	2.1	195.9	742.5	107.7	1,046.1	14.08	24.1	58.5
متوسط المدة	5,906.42	4.9	3,542.2	5.2	161.53	592.31	103.28	857.12	14.67	24.32	60.27

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث ، التقارير السنوية للسنوات 2010 ، 2014 ، 2016 ، 2017، صفحات متفرقة).

ثانيا: الدور التمويلي للضرائب المباشرة وغير المباشرة للمدة المبحوثة:

بالنسبة للضرائب المباشرة يتضح هذا الدور عن طريق الأهمية النسبية لتلك الضرائب للإيرادات الكلية، والإيرادات الضريبية ، والاتفاق الحكومي، ومن الجدول (1) يتضح أن مساهمتها الى المتغيرات المذكورة كانت تشهد تذبذبا خلال المدة المبحوثة الا انها ذات طابع تنازلي اذ شكلت اعلى نسبة الى الإيرادات العامة في سنة 2009 بنحو 18.72 % وادنى نسبة لها كانت في سنة 2014 بنحو 12.36 % وبالمتوسط بلغت تلك النسبة 14.67% وتعد هذه النسبة منخفضة قياسا بنسبة مساهمة الضرائب الى الإيرادات العامة. أما عن مساهمتها في الإيرادات الضريبية فهي الأخرى شهدت تذبذبا واتجاها تنازليا اذ بلغت اعلى قيمة لها في سنة 2009 بنسبة 29.4 % وادنى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 22.2 % وبلغ متوسط المساهمة 24.32 % ، ويرجع هذا التذبذب الى التغيرات الحاصلة في الضرائب على أرباح الشركات التي تشكل النسبة

الأكبر في الضرائب المباشرة . أما مساهمة الضرائب المباشرة في الناتج المحلي كانت متواضعة جدا بلغت في المتوسط 3.8% وهي قريبة من معدلاتها السنوية مما يعكس استقرارها النسبي خلال المدة المبحوثة (الجدول 4) وكذلك الامر في مساهمتها في تمويل النفقات العامة اذ بلغت في المتوسط نحو 12.32% الجدول 3 وهي نسبة متواضعة قياسا " بمساهمة اجمالي الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة البالغة 50.73% كما انه بالرغم من التطور الحاصل في حجم الضرائب المباشرة الا إنّ مساهمتها في تمويل النفقات العامة بقيت متواضعة بسبب التزايد الحاصل في النفقات العامة مما يعكس عدم قدرة الحكومة على الاعتماد على الضرائب المباشرة.

جدول (2) هيكل الضرائب غير المباشرة في الأردن للمدة (2008 – 2017) مليون دينار / نسبة مئوية

السنوات	الإيرادات الكلية 1	الإيرادات الضريبية 2	الضرائب غير المباشرة		مجموع الضرائب غير المباشرة 5	الضرائب الإضافية الأخرى 6	نسبة 5 / 2	نسبة 5 / 8
			الضرائب العامة على السلع والخدمات 3	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية 4				
2008	5,093.7	2,758.1	1,690.5	306.9	1,997.40	53.6	72.4	39.21
2009	4,521.2	2,879.9	1,698.3	290.3	1,988.60	44.8	69.1	43.98
2010	4,662.8	2,986.0	1,997.8	285.6	2,283.40	0.0	76.5	48.97
2011	5,413.8	3,062.2	2,033.2	287.0	2,320.20	0.0	75.8	42.85
2012	5,054.2	3,351.4	2,274.7	285.6	2,560.30	0.0	76.4	50.65
2013	5,758.9	3,652.5	2,532.9	324.9	2,857.80	0.0	78.3	49.62
2014	7,267.6	4,037.1	2,811.4	327.3	3,138.70	0.0	78.0	43.18
2015	6,797.1	4,097.1	2,779.9	333.5	3,113.40	0.0	76.0	45.80
2016	7,069.6	4,254.3	2,883.8	311.0	3,194.80	0.0	75.1	45.19
2017	7,425.3	4,343.5	2,993.1	304.3	3,297.40	0.0	76.0	44.40
متوسط المدة	5,906.42	3,542.2	2,200.51	274.95	2,675.2		75.5	45.38

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث ، التقارير السنوية للسنوات 2010 ، 2014 ، 2016 ، 2017 (صفحات متفرقة).

بالنسبة للضرائب غير المباشرة، تعتمد معظم الدول النامية ومنها الدول العربية على الضرائب غير المباشرة في إطار إيراداتها الضريبية، لأسباب عدة منها سهولة تحصيلها واعتمادها على التجارة الخارجية وكذلك انخفاض متوسط دخل الفرد. والاقتصاد الأردني ليس بعيدا عن ذلك ، اذ يتضح من الجدول 2 أنّ نسبة الضرائب غير المباشرة الى كل من الإيرادات العامة، قد حافظت على استقرارها النسبي خلال مدة الدراسة وقد اقتربت من النصف لتشكل ما نسبته 45 % بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة ونحو 75.5 % لإجمالي الإيرادات الضريبية ، أما عن مساهمة الضرائب غير المباشرة في تمويل النفقات العامة فإنها ومع ما شهدته من تذبذب الا إنها كانت متزايدة خلال مدة الدراسة اذ بلغت ادنى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 32.97% واعلى قيمة لها كانت سنة 2017 بنسبة 40.39% وبمتوسط سنوي 38.23% بما يعكس الاعتماد المتزايد على تلك الضرائب لتمويل النفقات العامة وتزايد اوعيتها. وهذا ما عكسته نسبتها للناتج المحلي اذ بلغت بالمتوسط نحو 11.7 % وهي قريبة من معدلاتها السنوية مما يعكس استقرارها النسبي خلال المدة المبحوثة وتشكل نسبة مرتفعة قياسا بنسبة الضرائب المباشرة للناتج المحلي (الجدول 4) .

ثالثاً " هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الأردن:

يتميز الهيكل الضريبي الأردني بالجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا التنوع قد يحافظ على الاستقرار الاقتصادي وتوفير حصيلة من الإيرادات الضريبية، فضلاً عن كونه قد يوفر مرونة في تغيير نسب الضريبة المفروضة أو فرض ضرائب جديدة أو إلغاء ضرائب قائمة تماشياً مع التطورات الاقتصادية.. كما يتميز الهيكل الضريبي الأردني بارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة قياساً بالضرائب المباشرة، وتتمثل الضرائب المباشرة من ضريبة الدخل، التي تتمثل في ضريبة دخل الأفراد، وضريبة دخل وإرباح الشركات، والضرائب على المعاملات المالية المحلية، والتي تفرضها الدولة لفترات منتظمة وتتمثل بالضرائب الإضافية على كل من استهلاك الكهرباء وتذاكر السفر ومعاملات الأراضي، واجازات السوق وعقود التأمين، والسفر. أما الضرائب غير المباشرة، فتتمثل في الضرائب الكمركية التي تشمل على الرسوم والمصادرات والغرامات الكمركية والضرائب على المبيعات (الضرائب العامة على السلع والخدمات) (ارشيد، 2004: 87). وسيأتي تحليل مكونات تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة لكل سنة من سنوات الدراسة بما يخدم أغراض البحث. سنة 2008:

بلغت الإيرادات العامة سنة 2008 (5,093.7) مليون دينار مرتفعة بمقدار (22.21) م.د عن السنة السابقة، إذ بلغت 3,971.5 م.د وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 747.3 م.د كانت حصة الزيادة في الإيرادات الضريبية منها 286 م.د، لتبلغ نحو 2,758.1 م.د وتركزت الزيادة في الإيرادات الضريبية على ضرائب المبيعات إذ ارتفعت بمقدار 206.5 لتبلغ نحو 1,671.0 م.د لتشكل ما نسبته 60 % من مجمل الإيرادات الضريبية لتتصدر بذلك بنود الإيرادات الضريبية من حيث الحصيلة. كذلك ترجع الزيادة في الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع الضرائب على الدخل والإرباح بنسبة 21.9 % لتبلغ 603.2 م.د وقد شكلت. حصيلة الضرائب على دخل وإرباح الشركات ما نسبته 78.8 % من إجمالي الضرائب على الدخل والإرباح.

جدول (3) نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى النفقات العامة

السنوات / المؤشرات	الإيرادات الضريبية 1	الضرائب المباشرة 2	النفقات العامة 3	نسبة 1 / 3 %	نسبة 2/3 5	الضرائب غير المباشرة 6	نسبة 6 / 3
2008	2,758.1	707	5,431.9	50.8	13.01	1,997.40	36.77
2009	2,879.9	846.5	6,030.5	47.7	14.03	1,988.60	32.97
2010	2,986.0	702.6	5,708.0	52.3	12.30	2,283.40	40.00
2011	3,062.2	742	6,796.6	45.1	10.91	2,320.20	34.13
2012	3,351.4	791.1	6,878.2	48.7	11.50	2,560.30	37.22
2013	3,652.5	794.6	7,076.9	51.6	11.22	2,857.80	40.38
2014	4,037.1	898.4	7,851.1	51.4	11.44	3,138.70	39.97
2015	4,097.1	983.4	7,722.9	53.1	12.73	3,113.40	40.31
2016	4,254.3	1,059.5	7,948.5	53.5	13.32	3,194.80	40.19
2017	4,343.5	1,046.1	8,173.2	53.1	12.79	3,297.40	40.39
متوسط المدة		857.12		50.73	12.32	2,675.2	38.23

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقارير السنوية للسنوات 2010 ، 2014 ، 2016 ، 2017)، صفحات متفرقة.

فيما شكلت الضرائب على دخل الأفراد والموظفين النسبة الباقية بالمقابل حصل انخفاض في الضرائب على التجارة الدولية بنسبة 21.7 % نتيجة إعفاء مجموعة من مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي من الرسوم الكمركية بهدف زيادة تنافسية

تلك القطاعات وكذلك تخفيض الرسوم الكمركية على سيارات الركوب الصغيرة من 5% - 3% فضلا عن انخفاض قيمة المستوردات نتيجة انخفاض أسعارها العالمية بسبب الازمة الاقتصادية العالمية.
سنة 2009:

بلغت الإيرادات العامة نحو 4,521.2 م.د. مسجلة تراجع مقداره (572.50) م.د. أي بنسبة انخفاض 11% عن سنة 2008 ويعود سبب انخفاض الإيرادات العامة الى انخفاض الإيرادات الأخرى (من غير الضريبية) بمقدار 307.8 م.د. والاستقطاعات الضريبية بمقدار 0.7 م.د. بالمقابل فإن الإيرادات الضريبية ارتفعت بمقدار 121.9 م.د. بنسبة ارتفاع 4.4% لتبلغ 2,879.9 م.د. وتركزت الزيادة في الحصيلة الضريبية على الضرائب على الدخل والأرباح، التي ارتفعت بمقدار 161.3 م.د. (الجدول 1) لبلغ نحو 764.7 م.د. علما ان الضرائب على أرباح الشركات شكلت نسبة 76.5% من اجمالي الضرائب على الدخل والأرباح على الشركات. في حين شكلت نسبة الضرائب على دخل الافراد نسبة 21.5% وشكلت الضرائب الباقية النسبة المتبقية وتعزى الزيادة في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الى النتائج الإيجابية المتحققة لمختلف الشركات خلال عام 2008. اما الضرائب على المبيعات فقد حققت زيادة بنحو 7.8 م.د. لتبلغ نحو 1,698.3 م.د. شكلت ما نسبته 59% من اجمالي الإيرادات الضريبية. وترجع الزيادة الى تبعات الازمة المالية العالمية وما تبعها من انخفاض وتيرة النمو الحقيقي الى جانب تراجع مستويات الدخل في الخارج، تحديدا حوالات العاملين في الخارج، وتأثيرها في حجم إنفاق الاسر. اما الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية فقد انخفضت بنسبة 5.4% لتبلغ 290.3 م.د. نتيجة تراجع حصيلة الرسوم الكمركية بنسبة 5% لهبوط أسعار السلع المستوردة لتراجع الطلب عليها. وفي مجال تحسين الإدارة الضريبية قامت الحكومة بتوحيد التشريعات الضريبية في إطار واحد هو قانون الضريبة على المبيعات كما قامت بإجراء تخفيضات بنسب متفاوتة على معدلات ضريبة الدخل على الشركات (البنك المركزي الأردني، 2010: 48).

وتجدر الإشارة إلى أن قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 منح الشخص الطبيعي المقيم إعفاءات مقدارها (12) ألف دينار للمكلف الفرد، فضلا عن (12) ألف دينار عن المعالين، إذ يصبح إجمالي الإعفاء للعائلة (24) ألف دينار ابتداء من بداية العام 2010، لقد أدت تلك الإعفاءات الى اعفاء أكثر من 90% من اجمالي الافراد الأردنيين العاملين في القطاعين العام والخاص وذلك على وفق نفقات ودخل الاسر للعام 2008. وعلى الرغم من ذلك فإن حصة الفرد من الضرائب قد ارتفعت أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام 1985 إذ ارتفعت من حوالي 177 دينار خلال المدة 1985-1988 الى حوالي 704 دينار في المدة 2009 - 2012 وذلك بسبب الاعتماد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، 2014: صفحات عدة).

سنة 2010:

بلغت الإيرادات العامة سنة 2010 نحو 4,662.8 م.د. بزيادة 141.6 م.د. بنسبة تغيير 3.1% وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيس لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 106.1 م.د. وبنسبة تغيير 3.7% . وترجع الزيادة في الإيرادات الضريبية الى زيادة ضريبة المبيعات بمقدار 279.5 م.د. وبنسبة تغيير 17.6% والتي شملت بعض السلع والخدمات الكمالية مثال ذلك البنزين والتبغ والمشروبات الكحولية ومكالمات الهواتف الخلوية، اما ضريبة الدخل والأرباح فقد انخفضت بمقدار (140.1) م.د. وبنسبة تغيير سالب 18.3% (الجدول 1) إذ انخفضت الضرائب على الدخل بمقدار 27.2 م.د. بنسبة تغيير سالب 2.9% فيما انخفضت الضرائب على أرباح الشركات بمقدار 102.9 م.د. بنسبة تغيير سالب 19.5%. علما ان الضرائب على أرباح الشركات شكلت ما نسبته 75.3% من اجمالي الضرائب على الدخل والأرباح. ويعزى هذا الانخفاض الى تباطؤ النمو الاقتصادي سنة 2009 وانعكاسه على ربحية الشركات اما ضريبة التجارة والمعاملات الدولية فقد انخفضت بنسبة 1.6% وذلك لانخفاض ضريبة المغادرين بنسبة 52% وقد شهدت سنة 2010 تشريعات ضريبية منها الغاء الضرائب

الإضافية الأخرى المفروضة على التعاملات مع الحكومة مثل رخص المهن، ورسوم التسجيل العقاري وغيرها وان ضرائب أرباح الشركات جرى احتسابها وفق قانون ضريبة الدخل السابق (البنك المركزي الأردني، 2011 : 101) .

سنة 2011:

حققت الإيرادات العامة لسنة 2011 زيادة (751) م.د لتبلغ نحو (5,413.8) م.د بنسبة زيادة 16.1 % ومع هذه الزيادة في الإيرادات العامة إلا أنَّ مؤشر تغطيتها للنفقات العامة انخفض بمقدار 2.1 نقطة مئوية عن سنة 2010 ليسجل ذلك المؤشر 79.6 % . علما ان الارتفاع في الإيرادات العامة تعود بالدرجة الاساسية لارتفاع المساعدات الخارجية بمقدار 813.3 م د لترتفع من 401.7 م.د الى 1,215.0 م.د سنة 2011 وهذا الارتفاع في المساعدات الخارجية لمنحة استثنائية مقدمة من العربية السعودية بمقدار مليار دولار (البنك المركزي الأردني ، 2012 : 48) .

أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بمقدار 76.2 م د بنسبة زيادة 2.3 % لتبلغ 3,062.2 م.د . (الجدول 2) اذ ارتفعت حصيلة الضريبة على المبيعات بمقدار 35.4 مليون دينار عن سنة 2010. أما الضرائب على التجارة الدولية فقد ارتفعت بشكل طفيف جدا. أما الضرائب على الدخل وأرباح الشركات فقد ارتفعت بمقدار 42.8 م.د بنسبة تغير 6.8 %، بسبب ارتفاع الضرائب على أرباح الشركات بمقدار 47.3 م.د لتبلغ 667.4 م.د وانخفاض الضرائب على الدخل بمقدار (4.5) م.د لتبلغ حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح 667.4 م.د. وقد شكلت الضرائب على الأرباح ما نسبته 78 %، فيما شكلت الضرائب على دخول الافراد والموظفين 22 % . أما اهم التشريعات والإجراءات الضريبية في سنة 2011 فهي الغاء مادة الكاز واللولار من ضريبة المبيعات الخاصة وتخفيضها على مادة البنزين من 18 % الى 12 %، وكذلك تمديد فترة الغاء التجار الذين نقل مبيعاتهم عن 75 ألف دينار سنويا من التسجيل في شبكة المكلفين بالضريبة حتى نهاية سنة 2011، فضلا عن الغاء وتخفيضات جديدة على ضريبة المبيعات شملت 105 سلعة ذات استهلاك مرتفع ليرتفع عدد السلع التي جرى تخفيض الضرائب عنها الى 160 سلعة (البنك المركزي الأردني ، 2012 : 48)

سنة 2012:

انخفضت الإيرادات العامة سنة 2012 بمقدار 359.4 م.د بنسبة انخفاض 6.6 % لتصل الى 5,054.4 م.د لانخفاض المساعدات الخارجية الاستثنائية بمقدار 613.9 م د (البنك المركزي الأردني، 2013 : 46) . أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بمقدار (289.5) م.د لتشكّل ما نسبته 70.9 % من الإيرادات المحلية، وكانت حصة الضرائب على المبيعات منها (241.5) وتمثل تلك الزيادة ما نسبته 83.5 % من الزيادة في اجمالي الضرائب. أما الضرائب على الأرباح والدخل فقد ارتفعت بمقدار 21.0 م.د، وقد شكلت الضرائب على أرباح الشركات نسبة 80.8 % من اجمالي الضرائب على الدخل والأرباح. أما الضرائب على الدخل فقد انخفضت الى 131.8 م.د بنسبة انخفاض 10.8 % لتشكّل ما نسبته 19.2 % . أما الضرائب على التجارة الدولية فقد انخفضت الى 285.6 م.د، هذا الانخفاض المحدود يعود لانخفاض حصيلة الرسوم والغرامات الكمركية على السلع الضريبية. كما أنَّ ضريبة المغادرين التي كانت ضمن الضرائب على التجارة الدولية الغيت سنة 2011 حسب القانون المؤقت رقم 29 لسنة 2009. (البنك المركزي الأردني، 2013 : 48).

سنة 2013: ارتفعت الإيرادات العامة بنحو 704.7 م.د لتبلغ 5,758.9 م.د بنسبة تغيير 13.9 % . علما أنَّ النفقات العامة ارتفعت بمقدار 198.7 م.د بسبب الغاء الدعم عن المشتقات النفطية واستبداله بالدعم النقدي الموجه للفئات المستحقة. وعلى صعيد الإيرادات الضريبية، والتي شكلت 71.3 % من الإيرادات المحلية و 60.3 % من الإيرادات الكلية، فقد ارتفعت بمقدار 274.1 م.د بنسبة تغيير 9 % لتبلغ 3,625.5 م.د ، لارتفاع ضريبة المبيعات بمقدار 258.2 م.د بنسبة تغيير 11 % ، لتشكّل ما نسبته 69.3 % من اجمالي حصيلة الإيرادات الضريبية. أما الضرائب على الدخل والأرباح فقد شهدت انخفاضا طفيفا بمقدار 6.4 م.د بنسبة انخفاض سالب 0.9 % لتصل الى 681.9 م.د وقد شكلت الضرائب على

أرباح الشركات نسبة 80.6% من اجمالي الضرائب على الدخل والارباح وشكلت الضرائب على دخول الافراد والموظفين النسبة الباقية. اما الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية فقد ارتفعت بمقدار 39.3 م.د لتبلغ 324.9 م.د بنسبة ارتفاع 13.7 % ويرجع ذلك لمجموعة من الإجراءات الضريبية ومنها، فرض ضريبة على السلع الكمالية ورفع نسبة الضريبة الخاصة على الهواتف الخلوية الى 16% بدل من 8%، (البنك المركزي الأردني، 2014: 46-56).
سنة 2014:

ارتفعت الإيرادات الضريبية بمقدار 1,508.7 م.د بنسبة تغيير 26.2 % لتصل الى 7,267.6 م.د وذلك لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 911.3 م.د شكلت المساعدات الخارجية منها 597.4 م.د أسهم هذا الارتفاع بتقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات بنحو 11.2 نقطة مئوية لتبلغ نسبة تغطية الإيرادات للنفقات 92.5 %. وعلى صعيد الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بمقدار 384.6 م.د بنسبة تغيير 10.5 % لتصل الى 4,037.2 م.د وقد شكلت الإيرادات الضريبة ما نسبته 55.5 % من الإيرادات الكلية و 67 % من الإيرادات المحلية، علما ان المنح الخارجية ارتفعت 2014 بمقدار 597.4 م.د لتصل الى ما قيمته 1,236.5 م.د قدمت بشكل أساسي من الولايات المتحدة بواقع 404.5 م.د ودول مجلس التعاون الخليجي 456.7 م.د ومنح أخرى (البنك المركزي اردني، 2015: 43). وعلى صعيد مكونات الإيرادات الضريبية ارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات بمقدار 278.5 م.د وبنسبة تغيير 11% ليبلغ 2811.4 م.د لتشكل ما نسبته 69.6% من اجمالي الإيرادات الضريبية. اما الضرائب على الدخل والارباح فقد ارتفعت بمقدار 84.4 م.د بنسبة تغيير 12.4 % لتبلغ 766.3 م.د، شكلت أرباح الشركات منها ما نسبته 80 % وشكلت ضريبة الدخل على الافراد النسبة الباقية. وفيما يتعلق بالضرائب على التجارة والمعاملات الدولية فقد شهدت ارتفاعا بمقدار 2.4 م.د وبنسبة تغير 0.7% لتبلغ 327.4 م.د، ويعزا ذلك الى الإجراءات الحكومية المتخذة والتي شملت فرض ضريبة خاصة على مجموعة من السلع الكمالية (المشروبات الكحولية والتبغ والمكسرات)، وفرض بدل خدمات كمركية على البضائع المستوردة، المعفاة من الضريبة، وبنسبة 1 % بحيث لا تقل عن 25 ديناراً ولا تزيد عن 2000 دينار (البنك المركزي الاردني، 2015: 52).
سنة 2015:

انخفضت الإيرادات العامة في سنة 2015 بنحو 470.5 م.د قياسا بسنة 2014 وبنسبة تغيير سالب 6.4% لتصل الى 6,797.1 م.د (الجدول 1) نتيجة انخفاض الإيرادات المحلية غير الضريبة بمقدار 120.2 م.د وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 350.3 م.د وأدى هذا الانخفاض الى اتساع فجوة بين الإيرادات والنفقات و انخفاض نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة الى 88 % .

اما الإيرادات الضريبية فقد سجلت ارتفاعا طفيفا بمقدار 60 م.د بنسبة تغيير 1.5 % لتصل الى 4,097.1 م.د مقارنة بنسبة تغير 10.5 % في العام السابق . علما أن الإيرادات الضريبية شكلت ما نسبته 69 % من الإيرادات المحلية و 60.3% من الإيرادات العامة كما يتضح من الجدول 1.

وعلى صعيد مكونات الإيرادات الضريبة، فقد انخفضت ضريبة المبيعات بمقدار 31.5 م.د لتبلغ 2,779.9 م.د ويعود ذلك الى تراجع حصيلة الضرائب على مبيعات المشتقات النفطية لانخفاض الأسعار العالمية للنفط وانعكاس ذلك على تسعيرة المشتقات النفطية محليا " كما أدى تباطؤ الانفاق الاستهلاكي الى تراجع حصيلة الضرائب على المبيعات للسلع المحلية والخدمات والقطاع التجاري بمعدل 1.7 % و 3% على التوالي، فضلا عن التشريعات الضريبية اذ جرى تخفيض ضريبة المبيعات على الملابس ومستحضرات التجميل من 16% الى 8%. ومع ذلك فان حصيلة الضرائب على المبيعات ما زالت تتصدر حصيلة الإيرادات الضريبية لتشكل ما نسبته 67.8 %. اما الضرائب على الدخل والارباح فقد ارتفعت بمقدار 92.4 م.د بنسبة تغيير 12 % لتصل الى 858.7 م.د لتشكل ما نسبته 75.9 % من اجمالي حصيلة الضرائب على الدخل والارباح وشكلت الضرائب على دخول الافراد والموظفين النسبة الباقية. علما أن حصيلة الضرائب على دخول

الأفراد والموظفين ارتفعت بمقدار 52.9 م.د. وبنسبة تغيير 34.3 % قياساً بسنة 2014، بسبب تعديلات على قانون ضريبة الدخل وبدأ العمل بها مطلع سنة 2015 ومنها جعل الحد الأقصى للإعفاءات الضريبية للشخص الطبيعي 28 ألف دينار وتعديل النسب المفروضة على الشرائح التصاعدية المفروضة على الشخص الطبيعي والاعتباري بحيث أصبحت 7% على عشرة الآلاف الأولى و14% على عشرة الآلاف الثانية و20% عما تلاها. ورفع نسبة الضريبة على البنوك من 30 % إلى 35 %، وكذلك رفع نسبة الضريبة على الشركات والقطاعات الأخرى من 14 % إلى 20 % (البنك المركزي الأردني، 2015: 44). أما بالضرائب على التجارة والمعاملات الدولية فإن حصيلتها ارتفعت بنحو 6.2 م.د. لتبلغ 333.5 م.د. (الجدول 2). سنة 2016:

شهدت الإيرادات العامة سنة 2016 ارتفاعاً بمقدار 272.5 م.د. قياساً بسنة 2015 وبنسبة تغيير 4 % لتصل إلى 7,069.6 م.د. وأسهمت تلك الزيادة في زيادة نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة بنحو 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى نسبة 88.9 %، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 322.8 م.د. وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 50.2 م.د. وعلى صعيد الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بمقدار 157.2 م.د. بنسبة تغيير 3.8 % لتصل إلى 4,254.3 م.د. (الجدول 1)، وقد شكلت الإيرادات الضريبية النسبة الأكبر لكل من الإيرادات المحلية والكلية بنحو 68.2 % و 60.2 % على التوالي، ومن الجدولين 1 و2 يمكن التعرف على مكونات الإيرادات الضريبية إذ ارتفعت الضرائب على السلع والخدمات (ضريبة المبيعات) بمقدار 103.7 م.د. بنسبة تغيير 3.7 % قياساً بالسنة السابقة لتصل إلى 2,883.8 م.د. وترجع تلك الزيادة إلى تشريعات ضريبية منها قيام الحكومة برفع الضرائب على السكائر وبعض المشتقات النفطية والكحول والانبذة وغيرها من السلع وضمن هذا البند ارتفعت حصيلة كل من ضرائب المبيعات على الخدمات والقطاع التجاري والسلع المحلية بمعدل 11.7 % و 6.9 % و 1.7 % (البنك المركزي الأردني، 2017: 42). وقد بقيت الضرائب على المبيعات تنصدر إجمالي الإيرادات الضريبية كما هو واضح من الجدولين. أما الضرائب على الدخل والأرباح فقد ارتفعت بمقدار 86 م.د. لتصل إلى 944.4 م.د. نتيجة ارتفاع حصيلة الضرائب على دخل وأرباح الشركات بمقدار 99 م.د. نتيجة إخضاع أرباح ودخل الشركات المتحقق سنة 2016 إلى قانون ضريبة الدخل 2014، علماً أن إيرادات الضرائب على أرباح الشركات بلغت نحو 750.8 م.د. لتشكل ما نسبته 79.5 % من إجمالي حصيلة الضرائب على دخول الأفراد وأرباح الشركات، ما الضرائب على دخول الأفراد والموظفين فقد شكلت النسبة الباقية علماً أنها انخفضت بمقدار 13 م.د. بنسبة انخفاض 6 % لتصل إلى 193.9 م.د. أما حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية فقد انخفضت بمقدار 22.5 م.د. لتصل إلى 311 م.د. ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار إغلاق المنافذ الحدودية مع العراق وسوريا بسبب الظروف الأمنية. وأخيراً فإن هناك جملة من التشريعات الضريبية صدرت في سنة 2016 منها تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات من 20 - 5 % وضريبة المبيعات للقطاع نفسه إلى الصفر، كذلك رفع الضريبة على الكحول والانبذة في المنطقة الكمركية من 3.75 دنانير / لتر إلى 5.5 دنانير / لتر. كذلك إلغاء قرار التخفيض ضرائب الكمركية على الألبسة والاحذية الذي اتخذ نهاية عام 2015 (البنك المركزي الأردني، 2017: 44).

سنة 2017: ارتفعت الإيرادات العامة سنة 2017 بنسبة 5 %، بنحو 355.7 م.د. لتصل إلى 7,425.3 م.د. نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 484 م.د. لتصل إلى 6,717.6 م.د. وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 128.3 م.د. وأسهم هذا التحسن في الإيرادات العامة في تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات بمقدار 1.9 نقطة مئوية عن سنة 2016 لتصل نسبة التغطية إلى 90.8 % علماً أن الإيرادات الضريبية ارتفعت بمقدار 89.2 م.د. لتصل بذلك إلى 4,343.5 م.د. بنسبة تغيير 2.1 % لتشكل ما نسبته 67.7 % من الإيرادات المحلية و 58.5 % من الإيرادات الكلية (الجدول 1) فيما بلغت الإيرادات غير الضريبية 2,374.1 م.د. لتشكل ما نسبته 31 % من الإيرادات الكلية و 35 % من الإيرادات المحلية.

وعلى صعيد مكونات الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت ضريبة المبيعات بمقدار 109.3 م.د لتصل الى 2,993.1 م.د بنسبة تغير 3.8 % وقد شكلت ضريبة المبيعات ما نسبته 69 % من اجمالي الحصيلة الضريبية ويرجع ارتفاع ضريبة المبيعات الى رفع نسبة الضرائب على السكاير المطروحة للاستهلاك المحلي. فضلا عن فرض ضريبة على السكاير المستوردة في المنطقة الحرة بنسبة تزيد في حدها الأدنى على 15% من الضرائب المفروضة على السكاير المحلية، كذلك جرى فرض ضريبة خاصة على بعض المشتقات النفطية وعلى خدمة اشتراك الهاتف المتنقل بمقدار 2.6 دينار عن كل خط يباع. اما الضرائب على دخل واريح الشركات فقد انخفضت بمقدار 6.3 م.د كما يمكن أن يتضح من الجدول 1 ويرجع ذلك بشكل رئيس الى انخفاض ضرائب الدخل على الشركات بمقدار 8.3 م.د فيما ارتفعت حصيلة الضرائب على دخول الافراد بمقدار 2 م.د علما أن الضرائب على دخل الشركات بلغت نحو 742.5 م.د شكلت ما نسبته 79.1 % من اجمالي الضرائب على الدخل واريح الشركات اما الضرائب على دخول الافراد فقد بلغت 195.5 م.د لتشكل النسبة المتبقية وهي 20.9 % اما الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية فقد انخفضت بمقدار 6.7 م.د بنسبة انخفاض 2.2 % لتصل الى 304.3 م.د (الجدول 2) علما ان هناك عدة تشريعات ضريبية صدرت في سنة أواخر سنة 2017 منها اعفاء حطب الوقود من الرسوم الكمركية والبالغة من 25 % - 30 % . (البنك المركزي الأردني، 2018، صفحات عدة) .

المبحث الثالث

مؤشرات السياسة الضريبية وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي

يمكن تقييم أداء السياسة الضريبية عن طريق علاقتها بالنتائج المحلي ونتناول هنا بعض المؤشرات المتعلقة في أداء السياسة الضريبية في هذا المجال.

أولاً: مؤشر الضغط الضريبي: ويعبر عنه بنسبة الحصيلة الضريبية الى الناتج المحلي، وتعكس هذه النسبة قدرة الدولة على استيداء حقوق الخزنة العامة من أرباح النشاط الاقتصادي وقد بلغ متوسط تلك النسبة في المملكة 15.68% كما موضح في الجدول 4 خلال المدة المبحوثة كما انها كانت تتصف بالثبات خلال تلك المدة، اذ تعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالعديد من دول العالم، إذ تصل هذه النسبة في بعض دول العالم مثل الدنمارك إلى 47 %، وفي تركيا 22%، واليونان 26 % وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 26 % (منتدى الاستراتيجيات الاردني، 2017: 6).

وعلى مستوى الدول العربية، فان العبء الضريبي مقاسا بنسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي يقع الأردن ضمن المجموعة الثالثة للدول العربية التي تضم كل من مصر والأردن وجزر القمر ولبنان التي يتراوح فيها نسبة العبء الضريبي ما بين 14%-18 % (طلحة، 2019: 6).

ثانياً: مؤشر مرونة الضريبة: يُعدّ قياس مرونة الضريبة (مرونة النظام الضريبي) من الأمور المهمة على صعيد الدراسات المالية والاقتصادية، كونه يعبر عن مدى إمكانية زيادة الحصيلة الضريبية، ونسبتها الى الناتج المحلي ويوضح الجدول 4 تذبذب معدل المرونة خلال المدة المبحوثة، اذ بلغ أدنى مستوى لها سنة 2011 والتي ارتفعت فيها الإيرادات الضريبية بنسبة 2.55% محققة تراجع بمقدار 1.15 نقطة مئوية عن السنة السابقة لها، في حين ارتفع الناتج المحلي بنسبة 8.70 % بزيادة مقدارها 3.6 نقطة مئوية عن السنة السابقة. وبأتي نمو الناتج في ضوء ارتفاع الأسعار، مقاسا بالمخفض الضمني للناتج المحلي لسنة 2011 بنحو 6.4 %، وكذلك في ضوء النمو الحقيقي لقطاعات الصناعة التحويلية والاستخراجية والنقل والمواصلات والتخزين بنسبة 2,5 % (البنك المركزي الأردني، 2012، 10).

أما أعلى مستوى لمعامل المرونة فكان في سنة 2014 اذ بلغ نحو 1.66 وفي تلك السنة شهدت الإيرادات الضريبية نموا بنسبة 10.53 % محققا ارتفاعا بمقدار 1.55 نقطة مئوية عن السنة السابقة في حين سجل الناتج المحلي نموا بنسبة 6.35 % بنسبة انخفاض بلغت 2.63 نقطة مئوية عن السنة السابقة.

وجاء النمو المتحقق في الناتج المحلي من النمو المتحقق في قطاع المال والتأمين والعقارات والتجارة والصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية إذ أسهمت هذه القطاعات بنسبة 61.3 % من النمو المتحقق في سنة 2014. وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار فقد تباطأ الرقم القياسي للأسعار ليصل الى 2.9 % سنة 2014 بالمقارنة مع 4.8 % في سنة 2013، ويعزى هذا التباطؤ في معدل التضخم الى تلاشي أثر تحرير أسعار المشتقات النفطية الى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية في الربع الأخير من سنة 2014. وبالمتوسط تبقى المرونة ضعيفة نوعاً ما إذ بلغت نحو 0.82 أي أقل من واحد صحيح. أي كل زيادة في الناتج المحلي بمقدار دينار واحد تقابلها زيادة في الإيرادات الضريبية بمقدار 0.82 دينار، أي أن استجابة الزيادة في الحصيلة الضريبية هي أقل بقليل للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي، وهذا يؤشر على ضعف مرونة النظام الضريبي، وما يعزز ذلك أن نمو الناتج المحلي يفوق معدل نمو الإيرادات الضريبية كمتوسط للمدة (2008 - 2017) مما يدل على إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية في المدى البعيد.

جدول (4) الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (2008-2017)

السنوات	الناتج المحلي 1	نسبة التغير السنتي للمنتج المحلي 2	نسبة التغير السنتي للإيرادات الضريبية 3	الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي 4	نسبة 2 / 3	الضرائب المباشرة كنسبة من الناتج المحلي 6	الضرائب غير المباشرة كنسبة من الناتج المحلي 7
2008	16,129.24			17.1		4.3	12.3
2009	17,777.16	10.22	4.42	16.2	0.43	4.7	11.2
2010	18,779.87	5.64	3.70	15.9	0.66	3.7	12.1
2011	20,414.67	8.70	2.55	15	0.30	3.6	11.3
2012	21,904.58	7.30	9.44	15.3	1.30	3.6	11.7
2013	23,872.55	8.98	8.98	15.3	1	3.3	12.0
2014	25,390.57	6.35	10.53	15.9	1.66	3.5	12.3
2015	26,604.55	4.78	1.50	15.4	0.31	3.7	11.7
2016	27,447.1	3.17	3.90	15.5	1.21	3.8	11.6
2017	28,575.66	4.11	2.10	15.2	0.51	3.6	11.5
متوسط المدة		6.58	5.24	15.68	0.82	3.7	11.7

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والتقارير السنوية للسنوات 2010 ، 2014 ، 2016 ، 2017) عمان: سنوات عدة، صفحات متفرقة.

ومن الشائع في الدراسات المالية أن يجري تقدير المرونة الداخلية للضريبة عن طريق علاقة خطية لوغاريتمية تكون فيها الضريبة متغيراً تابعاً والناتج المحلي الإجمالي هو المتغير المستقل ويكون معامل المتغير المستقل يمثل المرونة الداخلية للضريبة فإذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح أي الزيادة في الإيرادات الضريبية أكبر من الزيادة في الناتج المحلي والعكس صحيح وتتساوى الزيادة في الإيرادات الضريبية مع الزيادة في الناتج إذا كان معامل المرونة يساوي واحد صحيح. وقياس المرونة الفعلية للضريبة بطريقة المربعات الصغرى جرى استخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة بالشكل الآتي:

$$\begin{aligned} \text{LogT} &= a + b\text{LogY} \\ \text{LogT} &= -0.523 + 0.86\text{LogY} \quad \dots \dots \dots 1 \\ t &= -1.02 \quad 16.95 \\ \text{sig} &0.337 \quad 0.000 \\ f &= 287.33 \quad \text{sig} \quad 0.000 \\ R^2 &= 0.97 \end{aligned}$$

يتبين من النموذج المقدر معنوية معامل المتغير (Y) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون قيمة ((SIG.)) لاختبار t لمعامل Y وبالبالغة ((0.000)) اقل من 0.05 وهذا يدل على وجود اثر معنوي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي في الايرادات الضريبية ، وهو ما يتفق مع الفرضية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والايرادات الضريبية، كذلك نلاحظ أن اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد عرض الناتج المحلي الاجمالي زادت الايرادات الضريبية ، كذلك نلاحظ معنوية قيم F المحتسبة تحت مستوى معنوية ((0.05)) وذلك لكون قيمة (SIG.) لها قد بلغت ((0.000)) وهي اقل من (0.05) وهذا يدل على ان النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد (R2)) بلغت (0.97) وهذا يدل ان متغير الناتج المحلي يفسر (97%) من التغيرات الحاصلة في الايرادات الضريبية وهي قيمة كبيرة جداً والنسبة المتبقية (3%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي. وعن طريق نتائج التقدير والموضحة في لاحقا يتضح أيضا ان معامل المرونة اقل من واحد مما يعكس ضعف استجابة السياسة الضريبية للتغيرات في الناتج المحلي *

ثالثاً: مؤشر الميل الحدي للضريبة: الميل الحدي للضريبة او الضغط الضريبي الحدي يقصد به مقدار التغيير في الايرادات الضريبية عند تغيير الوعاء الضريبي (الناتج المحلي) وحدة إضافية واحدة، وتعد الصيغة الخطية أفضل الصيغ لتوضيح العلاقة بينهما وكما يأتي $T = a + by$ حيث T تمثل الضرائب، و y تمثل الناتج المحلي b هي الميل الحدي للضريبة او معامل الضغط الضريبي الحدي، وكانت نتائج التقدير وكما مبين بالآتي:

$$\begin{aligned} T &= 389.538 + 0.139y \quad \dots \dots \dots 2 \\ t &= 2.34 \quad 19.26 \quad R^2 = 0.99 \quad F = 371.09 \quad \text{Sig} = 0.000 \\ \text{sig} &= 0.047 \quad 0.000 \end{aligned}$$

يتبين من النموذج المقدر الانف الذكر معنوية معامل المتغير (Y) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون قيمة (SIG.) لاختبار t لمعامل Y وبالبالغة ((0.000)) اقل من 0.05 أي وجود اثر معنوي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي على الايرادات الضريبية ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية ((0.05)) وذلك لكون قيمة (SIG.) لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يدل على ان النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد (R2)) بلغت (0.98) وهذا يدل على ان متغير الناتج المحلي يفسر ((98%)) من التغيرات الحاصلة في الايرادات الضريبية وهي قيمة كبيرة جداً . إما النسبة المتبقية تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي وأيضاً يدل هذا النموذج وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين متغير الناتج المحلي الاجمالي والايرادات الضريبية، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد عرض الناتج المحلي الاجمالي زادت الايرادات الضريبية. وتبين من نتائج تقدير المعادلة 2 ان قيمة الميل الحدي للضريبة هي (0.139) وهذا يدل على أن زياد مقدارها 1% في الناتج المحلي تؤدي الى زيادة مقدارها (0.139 %) في الحصيلة الضريبية وهذا يدل على تدني كفاءة السياسة الضريبية في تعزيز الادخار المحلي. كما أظهرت نتائج التقدير بان النموذج الخطي معنوي جداً، وان تأثير الناتج

* تم تقدير المعادلة على وفق البرنامج الاحصائي spss وتم اعتماد نفس البرنامج مع مؤشر الميل الحدي للضريبة

في الضرائب حسب اختبار t معنوي جدا ، ويعكس معامل التحديد بان الناتج المحلي يفسر ما نسبته 99% من التغيرات الحاصلة في الضرائب . وعليه فان هذه النتائج تؤكد صحة ما ذهب اليه فرضية البحث.

الاستنتاجات:

- (1) إنّ السياسة الضريبية في الأردن هي إجراءات تعلن عنها المملكة مسبقاً بصيغة تشريعات ضريبية للتعبير عن حاجتها لتمويل الانفاق وليست سياسة تلقائية.
- (2) إنّ الهيكل الضريبي الأردني يستهدف الدخل المرتفعة عن طريق تزايد الأهمية النسبية لضرائب أرباح الشركات والضرائب على المبيعات.
- (3) اعتماد المملكة على عدة أنواع من الضرائب في إطار الضرائب المباشرة أدى استقرار نسبي في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية للإيرادات الكلية.
- (4) إنّ التركيز على ضريبة أرباح الشركات والضرائب على المبيعات من شأنه أن يؤدي الى تباطؤ التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي.
- (5) جزء كبير من هذه الضرائب المفروضة على الدخل والارباح يتأتى من دخل وأرباح البنوك، فيما يجري الاعتماد بشكل بسيط جداً على ضريبة الدخل المتأتية من دخول الأفراد التي تشكل 4.5 % فقط من مجمل الإيرادات الضريبية. وهذا يعكس انخفاض متوسط دخل الفرد.
- (6) إنّ ارتفاع مساهمة الضرائب على المبيعات في إطار الضرائب غير المباشرة والضرائب على أرباح الشركات في إطار الضرائب المباشرة ومساهمتها المرتفعة في الإيرادات الضريبية فالعبء الضريبي الناتج عن هذا النظام يكون أكبر في الشرائح الفقيرة مقارنة مع الشرائح الغنية، كما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للاقتصاد الأردني.
- (7) إنّ بالرغم من الدور التمويلي الواضح للضرائب وتغطيته نسبة مهمة من النفقات العامة والإيرادات العامة. الا إنّ نسبة الضرائب للناتج المحلي تبدو متواضعة.
- (8) وبما أن مرونة الضريبة اقل من الواحد، فإنه ليس من السهل على الاقتصاد الأردني أن يرفع من نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة القصيرة.
- (9) إنّ النسبة المنخفضة لإجمالي الضرائب الى الناتج المحلي تعكس الدور الضعيف للسياسة الضريبية كما ان طبيعة توزيع العبء الضريبي بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة لصالح الضرائب غير المباشرة يدل على ان الأخيرة أصبحت ذات كلفة اجتماعية يتحملها أصحاب الدخل المحدود بحكم انتقال العبء الضريبي الى المستهلك النهائي.
- (10) ومن بين الاستنتاجات أظهرت نتائج التقدير الاحصائي على وجود علاقة ذات أثر إيجابية بين الناتج المحلي والإيرادات الضريبية وإن الناتج المحلي يفسر معظم التغيرات في الضرائب.

التوصيات:

- (1) تقترح هذه الدراسة مراعاة الحكومة للعبء الضريبي الأمثل الذي يوفق بين حاجة الحكومة للإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة وقدرتها على تحصيل تلك الإيرادات من جهة، والمقدرة التكاليفية للمكلف على دفع الضرائب وقدرته على تحمل عبئها من الجهة الأخرى.
- (2) ضرورة أن يرتبط نمو الإيرادات الضريبية ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي، بحيث ترتفع الإيرادات الضريبية مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي. أي أن يتسم النظام الضريبي بالمرونة الاقتصادية،

- (3) تقترح هذه الدراسة ان ترتفع الضرائب على التجارة الخارجية بخاصة استيرادات السلع الكمالية، لان تقييد تلك الاستيرادات ينسجم مع مبدأ العدالة الضريبية فضلا عن دورها في تحرير العملة الأجنبية اللازمة لتمويل السلع الرأسمالية المستخدمة لأغراض تنموية.
- (4) يوصي هذا البحث صاحب القرار المالي التجنب قدر الإمكان الارتفاع المفرط في الميل الحدي للضريبة لان ذلك من شأنه ان يثبط الحوافز على العمل والادخار والاستثمار.
- (5) كما يستلزم التحول نحو العدالة الضريبية الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة مثل ضريبي الدخل والشركات على وفق نظم ضريبية تصاعدية حسب مستويات الدخل والثروة كما يستلزم توسيع الوعاء الضريبي اذ تؤثر محدودية القاعدة الضريبية ووجود أنشطة وفئات اقتصادية كثيرة خارج الوعاء الضريبي بشكل كبير في قدرة الدول العربية على تحقيق العدالة الضريبية إذ ينتج عنها تحمل عدد محدود من الممولين لكامل العبء الضريبي اللازم لتمويل الانفاق العام

المصادر:

- (1) ارشيد، علي نواش محمد. (2004). الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن.
- (2) سيجل، باري. (1987). النقود والبنوك وجهة النقديين، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر: الرياض.
- (3) البطريق، يونس احمد. (2003). النظم الضريبية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (4) البنك المركزي الأردني. (2009). التقرير السنوي لسنة 2008، دائرة الأبحاث: عمان.
- (5) البنك المركزي الأردني. (2010). التقرير السنوي لسنة 2009، دائرة الأبحاث: عمان.
- (6) البنك المركزي الأردني. (2011). التقرير السنوي لسنة 2010، دائرة الأبحاث: عمان.
- (7) البنك المركزي الأردني. (2012). التقرير السنوي لسنة 2011، دائرة الأبحاث: عمان.
- (8) البنك المركزي الأردني. (2013). التقرير السنوي لسنة 2012، دائرة الأبحاث: عمان.
- (9) البنك المركزي الأردني. (2014). التقرير السنوي لسنة 2013، دائرة الأبحاث: عمان.
- (10) البنك المركزي الأردني. (2015). التقرير السنوي لسنة 2014، دائرة الأبحاث: عمان.
- (11) البنك المركزي الأردني. (2016). التقرير السنوي لسنة 2015، دائرة الأبحاث: عمان.
- (12) البنك المركزي الأردني. (2017). التقرير السنوي لسنة 2016، دائرة الأبحاث: عمان.
- (13) البنك المركزي الأردني. (2018). التقرير السنوي لسنة 2017، دائرة الأبحاث: عمان.
- (14) خصاونة، جهاد سعيد. (2010). المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- (15) دراز، حامد عبد المجيد، وآخرون. (2003). مبادئ المالية العامة، الجزء 2، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (16) دويدار، محمد. (2003). مبادئ الاقتصاد الساسي (الاقتصاد المالي)، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (17) الصعدي، عبد الله. (1992). تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة لمفهوم التنمية ومشكلاتها، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (18) طارق إسماعيل، طارق. (2019). كفاءة التحصيل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، متاح على الموقع <https://www.amf.org.ae>
- (19) طلحة، وليد. (2019). العبء الضريبي، صندوق النقد العربي، سلسلة موجز سياسات، العدد 9، ابو ظبي.

- (20) عثمان، سعد عبد العزيز، ورجب، شكري. (2002). النظم الضريبية (مدخل نظري وتطبيقي) الإسكندرية: مطبعة الإشعاع.
- (21) العركوب، محمد هاشم و سامي، محمد (2006) الدور التمويلي للضرائب في بلدان مختارة 1980-2002، مجلة تنمية الرافدين مجلد 28 ،العدد 82 ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل ، 2006 .
- (22) علام، ولهي بو. (2019). النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة (حالة الجزائر). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- (23) فوزي، عبد المنعم .(1973) النظم الضريبية ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر
- (24) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2014). التهرب الضريبي في الأردن (أسبابه، وطرقه، وحجمه). متاح على الموقع الإلكتروني www.esc.jo.
- (25) محمد، جمال الدين ابا بكر. (2008). دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- (26) مليح، يونس (2020)،العدالة الضريبية رهان تحقيق العدالة الاجتماعية. متاح على الموقع www.hespress.com
- (27) منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2017) . ثلاثية النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية والمساعدات الخارجية ، التداخل والترابط ، عمان .